

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [الأنعام: ٢] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عَمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ [فاطر: ١١] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٩] : هَلِ الْمَحْوُ وَالْإِبْتَاتُ فِي اللُّوْحِ الْمَحْفُوظِ وَالكِتَابِ الَّذِي جَاءَ فِي الصَّحِيحِ : « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى كَتَبَ كِتَابًا فَهُوَ عِنْدَهُ عَلَى عَرْشِهِ » الْحَدِيثِ ، وَقَدْ جَاءَ : « جَفَّ الْقَلَمُ » ، فَمَا مَعْنَى ذَلِكَ فِي الْمَحْوِ وَالْإِبْتَاتِ؟

وهل شرع في الدعاء أن يقول: « اللهم إن كنت كتبتني كذا فامحني واكتبني كذا، فإنك قلت: ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ ﴾؟ وهل صح أن عمر كان يدعو بمثل هذا؟ وهل الصحيح عندهم أن العمر يزيد بصلة الرحم، كما جاء في الحديث؟ أفنونا مأجورين.
فأجاب - رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين. / أما قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ فالأجل الأول هو : أجل كل عبد؛ الذي يتقضي به عمره، والأجل المسمى عنده هو : أجل القيامة العامة؛ ولهذا قال : ﴿ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل، كما قال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا . قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. بخلاف ما إذا قال : ﴿ مُّسَمًّى ﴾ كقوله : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لم يقيد بأنه مسمى عنده، فقد يعرفه العباد.

وأما أجل الموت فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد، وأجله وعمله، وشقى أو سعيد، كما قال في الصحيحين عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : « إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نُطْفَعُ، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مُضْغَةً مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال : اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح » (١)، فهذا الأجل الذي هو أجل الموت قد يعلمه الله لمن شاء من عباده.

(١) البخاري في الانبياء (٣٣٣٢) ومسلم في القدر (١/٢٦٤٣).

وأما أجل القيامة المسمى عنده فلا يعلمه إلا هو .

/ وأما قوله: «وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ» [فاطر : ١١]، فقد قيل: إن المراد الجنس، أي ما يعمر من عمر إنسان، ولا ينقص من عمر إنسان، ثم التعمير والتقصير يراد به شيان:

١٤/٤٩٠

أحدهما: أن هذا يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره، كما أن المعمر يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره، كما أن التعمير زيادة بالنسبة إلى آخر.

وقد يراد بالنقص التقصير من العمر المكتوب، كما يراد بالزيادة الزيادة في العمر المكتوب، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من سرّه أن يُسَـطَّ له في رزقه، ويُنسَأ له في أثره فليصلِ رَحِمَهُ»^(١)، وقد قال بعض الناس: إن المراد به البركة في العمر، بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمل به غيره إلا في الكثير، قالوا: لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان.

فيقال لهؤلاء: تلك البركة - وهي الزيادة في العمل، والنفع - هي أيضاً مقدرة مكتوبة، وتتناول لجميع الأشياء.

والجواب المحقق: أن الله يكتب للعبد أجلاً في صحف الملائكة، / فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب.

١٤/٤٩١

ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: «إن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم، فرأى فيهم رجلاً له بصيص، فقال: من هذا يارب؟ فقال: ابنك داود. قال: فكم عمره؟ قال: أربعون سنة. قال: وكم عمري؟ قال: ألف سنة. قال: فقد وهبت له من عمري ستين سنة. فكتب عليه كتاب، وشهدت عليه الملائكة، فلما حضرته الوفاة قال: قد بقي من عمري ستون سنة. قالوا: وهبتها لابنك داود، فأنكر ذلك، فأخرجوا الكتاب». قال النبي ﷺ: «فَنَسِيَ آدَمَ فَنَسِيَتْ ذَرِيَّتَهُ، وَجَحَدَ آدَمَ فَجَحَدَتْ ذَرِيَّتَهُ»^(٢) وروى أنه كمل لآدم عمره، ولداود عمره.

فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة، ثم جعله ستين، وهذا معنى ما روى عن

(١) البخاري في الأدب (٥٩٨٥) ومسلم في البر والصلة (٥٥٥٧/٢٠).

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣٠٧٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» والحاكم في المستدرک (٣٢٥/٢) وقال:

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، كلاهما عن أبي هريرة.

عمر أنه قال : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت .

والله - سبحانه - عالم بما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعد ذلك، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها؛ / فلماذا قال العلماء : إن المحو والإثبات في صحف الملائكة، وأما علم الله - سبحانه - فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به، فلا محو فيه ولا إثبات .

وأما اللوح المحفوظ، فهل فيه محو وإثبات؟ على قولين، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

فصل

ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء في قصة مناظرة إبراهيم وفي قصة احتيال يوسف؛ ولهذا قال السلف: بالعلم؛ فإن سياق الآيات يدل عليه، فقصة إبراهيم في العلم بالحجة، والمناظرة لدفع ضرر الخصم عن الدين، وقصة يوسف في العلم بالسياسة والتدبير لتحصل منفعة المطلوب، فالأول علم بما يدفع المضار في الدين، والثاني علم بما يجلب المنافع، أو يقال: الأول هو العلم الذي يدفع المضرة عن الدين ويجلب منفعته، والثاني علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها، أو يقال قصة إبراهيم في علم الأقوال النافعة عند الحاجة إليها، وقصة يوسف في علم الأفعال النافعة عند الحاجة إليها، فالحاجة جلب المنفعة ودفع المضرة قد تكون إلى القول، وقد تكون... (١).

ولهذا كان المقصرون عن علم الحجج والدلالات، وعلم السياسة / والإمارات، مقهورين مع هذين الصنفين، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم عدو يفسد الدين بالجدل أو الدنيا بالظلم، وتارة بالاحتياج إليهم إذا هجم على أنفسهم من أنفسهم ذلك، وتارة بالاحتياج إليهم لتخليص بعضهم من شر بعض في الدين والدنيا، وتارة يعيشون في ظلهم في مكان ليس فيه مبتدع يستطيل عليهم، ولا وال يظلمهم وما ذاك إلا لوجود علماء الحجج الدامغة لأهل البدع والسياسة الدافعة للظلم.

ولهذا قيل: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: العلماء والأمراء، وكما أن المنفعة فيهما بالمضرة منهما؛ فإن البدع والظلم لا تكون إلا فيهما؛ أهل الرياسة العلمية، وأهل الرياسة القدرية؛ ولهذا قال طائفة من السلف - كالثوري وابن عيينة وغيرهما - ما معناه: أن من نجا من فتنة البدع وفتنة السلطان فقد نجا من الشر كله، وقد بسطت القول في هذا في الصراط المستقيم عند قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخُلُوقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخُلُوقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

(١) حرم بالأصل.

/ قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ :

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ.
 منها قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، والآية بعدها.
 أشكلت قراءة الفتح على كثير بسبب أنهم ظنوا أن الآية بعدها جملة مبتدأة، وليس كذلك،
 لكنها داخلة في خبر أن. والمعنى: إذا كنتم لا تشعرون أنها إذا جاءت لا يؤمنون وأنا أفعل
 بهم هذا، لم يكن قسمهم صدقا، بل قد يكون كذبا، وهو ظاهر الكلام المعروف أنها «أن»
 المصدرية، ولو كان ﴿وَنَقَلِبٌ﴾ إلخ. كلاماً مبتدأً لزم أن كل من جاءته آية قلب فؤاده،
 وليس كذلك، بل قد يؤمن كثير منهم.

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ :

فصل

قال تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ذكر هذا بعد قوله : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ . أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ثم قال : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام : ١١٢-١١٥] ، وقال تعالى : ﴿وَآتَلْ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُتْتَحِدًا﴾ [الكهف : ٢٧].

فأخبر في هاتين الآيتين أنه لا مبدل لكلمات الله، وأخبر في الأولى أنها تمت صدقاً وعدلاً، وقد تواتر عن النبي ﷺ / أنه كان يستعيز ويأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات، وفي بعض الأحاديث « التي لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر » (١).

وقال تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس : ٦٢-٦٤] ، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَيَّ مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، فأخبر في هذه الآية أيضاً أنه لا مبدل لكلمات الله، عقب قوله : ﴿فَصَبَرُوا عَلَيَّ مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ ، وذلك بيان أن وعد الله الذي وعده رسله من كلماته التي لا مبدل لها، لما قال في أولياته : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ فإنه ذكر أنه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فوعدهم بنفي المخافة والحزن، وبالبشرى في الدارين .

(١) مالك في الموطأ في الشعر ٢/٩٥١، ٩٥٢، (١٠، ١٢) .

وقال بعد ذلك : ﴿ لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ، فكان في هذا تحقيق كلام الله الذي هو وعده، كما قال : ﴿ فَلَا (٢) تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفًا وَعَدَّهُ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧]، وقال : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٦]، وقال المؤمنون : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِعَادَ ﴾ [آل عمران : ١٩٤]. فإخلاف ميعاده تبديل / لكلماته، وهو - سبحانه - لا مبدل لكلماته.

١٤/٤٩٨

يبين ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ . مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [ق : ٢٨ ، ٢٩]، فأخبر - سبحانه - أنه قدم إليهم بالوعد، وقال : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده - أيضاً - وأن وعيده لا يبدل.

وهذا مما احتج به القائلون بأن فساد الملة لا يخرجون من النار. وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضوع، لكن هذه الآية تضعف جواب من يقول : إن إخلاف الوعيد جائز : فإن قوله : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴾ دليل على أن وعيده لا يبدل، كما لا يبدل وعده.

لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها، وقد قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمٍ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [الفتح : ١٥]، والله أعلم.

آخر المجلد الرابع عشر

(١) في المطبوعة: «ولا» والصواب ما أثبتناه.